MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (4)

التعليم في غزة خلال الحرب: من البقاء إلى التعافي والتجدد؟

تموز 2026

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هاتف: 2987053/4 (2) 970+
فاكس: 2987055 (2) 970+
info@mas.ps
www.mas.ps

التعليم في غزة خلال الحرب: من البقاء إلى التعافي والتجدد؟

إعداد: د. عدنان موسى عايش، محاضر في جامعة الأزهر غزة
رحيق حوراني، باحثة مساعدة

ورقة خلفية
جلسة طاولة مستديرة (4)
تموز 2026

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من وبالشراكة مع:

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل (الأردن وفلسطين).

المحتويات

1- الخلفية والسياق **01**

2- واقع التعليم في غزة (تشرين أول 2023 - حزيران 2026) **01**

3- كيف تكيّف التعليم في غزة؟ **02**

3-1 التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد 03

3-2 المساحات التعليمية المؤقتة 03

3-3 المبادرات المجتمعية والتعليم غير الرسمي 04

3-4 الشراكات الدولية والتضامن الأكاديمي 04

4- تقييم مرحلة البقاء **05**

4-1 نقاط القوة 05

4-2 نقاط الضعف 06

4-3 الفرص 07

4-4 التهديدات 07

5-5- الانتقال من البقاء إلى التعافي **08**

5-1 إعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية 08

5-2 دعم المعلمين واستعادة القدرات التعليمية 09

5-3 استعادة التعلم ومعالجة الفاقد التعليمي 10

5-4 تكييف تنفيذ المنهاج الفلسطيني 10

5-5 التحول الرقمي وبناء الجاهزية للأزمات 11

6- التعليم والتجدد: نحو رؤية مستقبلية للتعليم في غزة **11**

7- السيناريوهات المستقبلية للتعليم في غزة **11**

7-1 السيناريو الأول: استمرار إدارة الأزمة والبقاء 11

7-2 السيناريو الثاني: التعافي التدريجي 12

7-3 السيناريو الثالث: إعادة البناء والتحول الشامل 13

8- التوصيات والسياسات المقترحة **13**
8-1 الأولويات العاجلة 13
8-2 الأولويات متوسطة المدى 15
8-3 الأولويات طويلة المدى 15

9- الخاتمة **16**

أسئلة للنقاش **17**

المراجع **18**

الملحق 1: أبرز الأرقام والإحصائيات **20**

1- الخلفية والسياق

لطالما كان قطاع غزة، حتى قبل اندلاع الحرب الجارية، يواجه تحديات هيكلية عميقة ومتجذرة شكّلت نظامه التعليمي على مدار ما يقرب من عقدين من الزمن. فمنذ فرض الحصار الإسرائيلي عام 2007، أدّت القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، والعدوان المسلح المتكرر، والتدهور الاقتصادي المزمن، إلى الحد من الاستثمارات العامة، وإضعاف البنية التحتية لقطاع التعليم، وتقييد الوصول إلى الموارد التعليمية. وقد أسهمت هذه الظروف في استمرار معدلات الفقر والبطالة عند مستويات مرتفعة، ما فرض ضغوطًا كبيرة على قدرة النظام التعليمي على التطور والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان (البنك الدولي، 2024أ؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025).

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحديات، حافظ النظام التعليمي في القطاع على تحقيق نتائج لافتة. فقبل اندلاع الحرب، تجاوزت نسبة القدرة على القراءة والكتابة بين البالغين 97%، ومستويات مرتفعة نسبياً من الالتحاق بالتعليم، تكاد تكون شاملة في التعليم الأساسي، كما سجّل القطاع واحدة من أعلى معدلات المشاركة في التعليم العالي على مستوى المنطقة، وهو ما يسره وجود 17 مؤسسة للتعليم العالي. وتعكس هذه الإنجازات الالتزام المجتمعي الراسخ بأهمية التعليم، إلى جانب قدرة المؤسسات التعليمية على الصمود والاستمرار رغم ظروف الصراع الممتد والصعوبات الاقتصادية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025).

تشير دراسة حديثة أعدها الدحدوح وآخرون (2026) إلى أن تأثير الحرب على النظام التعليمي في غزة يتجاوز تدمير المدارس والجامعات، إذ يمتد إلى التآكل المنهجي للقدرات العلمية، والمؤسسات البحثية، ومنظومة إنتاج المعرفة. كما تؤكد الدراسة أن هذا التدمير يخلّف آثاراً بعيدة المدى على التنمية البشرية، واستمرارية المؤسسات، وقدرة المجتمع الفلسطيني على التعافي وتحقيق التنمية المستدامة. وانطلاقاً من ذلك، فإن إعادة بناء التعليم لا تقتصر على إعادة بناء البنية التحتية، بل تشمل أيضاً استعادة القدرات العلمية والمؤسسية التي تشكل الأساس لتعافٍ طويل الأمد وتعزيز الصمود (Aldahdouh et al., 2026).

إلا أن الحرب التي اندلعت في أكتوبر/تشرين الأول 2023 شكّلت نقطة تحول غير مسبوقة في مسار التعليم في غزة، حيث تعرضت المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب المهني لأضرار واسعة النطاق، بالتزامن مع خسائر بشرية كبيرة في صفوف الطلبة والمعلمين والعاملين في القطاع التعليمي (UNESCO, 2025).

وتستند هذه الورقة إلى مراجعة تحليلية للتقارير الحكومية الفلسطينية، ووثائق الأمم المتحدة، والتقييمات القطاعية الصادرة عن مجموعة التعليم[1]، إضافة إلى الأدبيات الدولية المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ والتعافي بعد النزاعات. كما تستفيد من الخبرات والممارسات الميدانية المرتبطة بالاستجابة التعليمية خلال الفترة تشرين أول 2023– حزيران 2026.

2- واقع التعليم في غزة (تشرين أول 2023 - حزيران 2026)

تعرض قطاع التعليم في غزة لواحدة من أكبر موجات التدمير التي شهدتها الأنظمة التعليمية في النزاعات الحديثة. وتشير تقديرات مجموعة التعليم ومنظمة اليونسكو إلى أن أكثر من 95% من المدارس في القطاع تعرضت لأضرار متفاوتة، فيما دُمر عدد كبير منها كلياً أو جزئياً، وتحول العديد منها إلى مراكز لإيواء النازحين (Education Cluster, 2025; UNESCO, 2025). كما تأثرت مؤسسات التعليم العالي بصورة مباشرة، حيث تعرضت الجامعات والكليات ومراكز التدريب المهني لأضرار جسيمة أدت إلى تعطيل الدراسة والبحث العلمي، وأثرت في فرص التعليم الجامعي لعشرات الآلاف من الطلبة (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2025).

1 **مجموعة التعليم (Education Cluster)** هي آلية تنسيق إنساني معنية بقطاع التعليم، وتُدار على المستوى العالمي بشكل مشترك بين الوكالات والمنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة إنقاذ الطفل (Save the Children)) وتضم في عضويتها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والجهات المانحة، والسلطات التعليمية، بهدف تنسيق الاستجابة الإنسانية في القطاع وضمان توفير فرص التعلم وحماية الحق في التعليم خلال حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية.

لم تقتصر آثار تدمير الجامعات على تعطيل العملية التعليمية، بل امتدت إلى إضعاف القدرات العلمية والبحثية في قطاع غزة. وتنظر دراسة حديثة إلى هذا الواقع بوصفه يتجاوز مجرد الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم العالي، إذ تصفه بمفهوم "الإبادة العلمية" (Scienticide)، الذي يشير إلى التدمير المنهجي للقدرات العلمية في المجتمع، بما يشمل الباحثين، والبنية التحتية البحثية، والقيادة المؤسسية، ومنظومات إنتاج المعرفة. كما تؤكد الدراسة أن هذا التدمير يحرم المجتمع من أحد أهم مقومات التنمية والتعافي بعد الحرب، الأمر الذي يجعل إعادة بناء القدرات العلمية والبحثية شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية والتعافي طويل الأمد (Aldahdouh et al., 2026).

وتشير البيانات إلى أن أكثر من 625 ألف طفل في سن الدراسة تأثروا بانقطاع التعليم، فيما تعطلت دراسة ما يقارب 88 ألف طالب وطالبة في مؤسسات التعليم العالي. كما استشهد أكثر من 19 ألف طالب وطالبة، إضافة إلى أكثر من ألف معلم وإداري، بينما أصيب آلاف آخرون أو تعرضوا للنزوح القسري (OCHA, 2025).

ولم تقتصر آثار الأزمة على البنية التحتية والخسائر البشرية، بل امتدت لتشمل اتساع الفاقد التعليمي، وارتفاع مخاطر التسرب المدرسي، وتدهور الصحة النفسية للأطفال والشباب، الأمر الذي يهدد التنمية البشرية والاجتماعية على المدى الطويل، ويقوض في الوقت ذاته، القدرات العلمية والمعرفة المؤسسية اللازمة لدعم تعافي غزة وإعادة إعمارها مستقبلاً (WHO, 2025; Aldahdouh et al., 2026).

ويُعرّف الفاقد التعليمي بأنه الفجوة بين مستوى التعلم المتوقع للطالب وفق عمره وصفه الدراسي، ومستوى التعلم الفعلي الذي حققه نتيجة الانقطاع أو التعثر في العملية التعليمية. ويُقاس عادةً باستخدام اختبارات تشخيصية معيارية تقيس المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم، أو من خلال تقدير سنوات التعلم المفقودة مقارنة بمسار التعلم الطبيعي (UNESCO, 2024). وفي حالة غزة، تشير المؤشرات الأولية إلى وجود فاقد تعليمي واسع النطاق قد يصل لدى بعض الفئات إلى ما بين سنتين وثلاث سنوات دراسية، وهو ما يستدعي تنفيذ برامج للتعليم العلاجي والتعليم المعجل خلال مرحلة التعافي (Education Cluster, 2025).

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في 26 حزيران 2026، بأن ما يُعرف بـ"الخط البرتقالي" وضع نحو 64.9% من مساحة قطاع غزة تحت سيطرة إسرائيلية مباشرة أشد إحكامًا. وشملت المناطق الخاضعة لهذه القيود عشرات المرافق الإنسانية، بما في ذلك المدارس ومواقع تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، إلى جانب بنى تحتية أساسية لتقديم الخدمات الصحية والمياه والغذاء.

ورغم عدم نشر تقدير موثق حول عدد المؤسسات التعليمية الواقعة ضمن هذه المناطق، إلا أن وجود أي منها في هذه المناطق يشير إلى أن القيود المفروضة على الوصول والحركة قد تحد بشكل كبير من جهود إعادة تأهيل المرافق التعليمية وإعادة افتتاحها، كما قد تعيق التوزيع الجغرافي العادل لخدمات التعليم في مختلف أنحاء القطاع.

3- كيف تكيّف التعليم في غزة؟

رغم حجم الدمار الذي أصاب قطاع التعليم في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، لم تتوقف العملية التعليمية بصورة كاملة، بل شهدت ظهور مجموعة من الاستجابات والمبادرات الهادفة إلى الحفاظ على استمرارية التعلم والتخفيف من آثار الانقطاع التعليمي. وتشير تقارير مجموعة التعليم واليونيسف إلى أن الجهات التعليمية والإنسانية لجأت إلى حلول بديلة ومتنوعة لضمان وصول الأطفال والطلبة إلى الحد الأدنى من الخدمات التعليمية، شملت التعليم الإلكتروني، والمساحات التعليمية المؤقتة، وبرامج التعلم المجتمعي، وأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي. وقد أسهمت هذه التدخلات، رغم محدودية الموارد واستمرار النزوح والتحديات الأمنية، في الحد من الانقطاع الكامل عن التعليم، والحفاظ على الروابط التعليمية والاجتماعية لعدد كبير من الأطفال والشباب (Education Cluster, 2025; UNICEF, 2025).

ويمكن تصنيف أبرز استراتيجيات التكيف التي برزت خلال فترة الحرب إلى أربعة محاور رئيسية، هي: التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد، والمساحات التعليمية المؤقتة، والمبادرات المجتمعية والتعليم غير الرسمي، والشراكات الدولية والتضامن الأكاديمي. ولم تقتصر أهمية هذه الاستجابات على الحفاظ على الحد الأدنى من استمرارية التعلم خلال الأزمة، بل أتاحت أيضاً اكتساب خبرات عملية مهمة في تقديم الخدمات التعليمية بمرونة، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وبناء الشراكات بين مختلف الفاعلين، وهي خبرات يمكن البناء عليها في تصميم جهود التعافي وإعادة بناء نظام تعليمي أكثر قدرة على الصمود.

1-3 التعليم الإلكتروني والتعليم عن بُعد

مع توقف التعليم الوجاهي في معظم مناطق قطاع غزة، اتجهت وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات الفلسطينية إلى توظيف أدوات التعليم الرقمي للحفاظ على استمرارية العملية التعليمية. وشملت هذه الجهود إطلاق المدرسة الافتراضية التابعة للوزارة، واستخدام منصات التعلم الإلكتروني الجامعية، وتطبيقات التواصل الاجتماعي مثل واتساب وتلغرام وفيسبوك، لنشر المواد التعليمية والتواصل مع الطلبة. كما قامت بعض الجامعات بإنتاج محاضرات مسجلة ومواد تعليمية رقمية يمكن تحميلها واستخدامها في ظل محدودية الاتصال بالإنترنت (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2025).

وقد أسهمت هذه المبادرات في استمرار التواصل بين المعلمين والطلبة، وإتاحة فرص تعلم بديلة لآلاف الطلبة، إلا أن فعاليتها بقيت محدودة بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء، وضعف خدمات الإنترنت، وتضرر البنية التحتية للاتصالات، ونقص الأجهزة الإلكترونية لدى العديد من الأسر. وتشير تجربة غزة إلى تحديات مشابهة لما واجهته سوريا خلال سنوات النزاع، حيث أدى ضعف البنية الرقمية إلى الحد من فعالية التعليم عن بُعد، في حين استفادت أوكرانيا من بنية تحتية رقمية أكثر تطوراً، ساعدت في استمرار العملية التعليمية على نطاق أوسع (UNESCO, 2025).

2-3 المساحات التعليمية المؤقتة

مثلت المساحات التعليمية المؤقتة أحد أهم أدوات الاستجابة التعليمية الطارئة خلال الحرب. فقد عملت اليونيسف، والأونروا، ومجموعة التعليم، وعدد من المؤسسات المحلية والدولية، على إنشاء مساحات تعليمية داخل مراكز الإيواء والمخيمات والتجمعات السكانية المتضررة، بهدف توفير فرص تعلم أساسية للأطفال الذين فقدوا إمكانية الوصول إلى المدارس النظامية (Education Cluster, 2025).

ولم يقتصر دور المساحات التعليمية المؤقتة على تقديم الأنشطة التعليمية الأساسية، بل شمل أيضاً خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والأنشطة الترفيهية، وبرامج حماية الطفل، بما وفر للأطفال المتضررين من الحرب بيئة أكثر أماناً واستقراراً. وتكتسب هذه التدخلات أهمية خاصة في سياق غزة، حيث كان النظام التعليمي يعاني أصلاً، قبل الحرب، من تحديات مرتبطة بالاكتظاظ المدرسي ونظام الفترتين، لا سيما في مدارس الأونروا التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من الطلبة في ظل محدودية المساحات والموارد. وقد تفاقمت هذه الضغوط الممتدة منذ زمن بفعل التحديات المتزايدة التي واجهتها الأونروا، بما في ذلك الشح المزمن في التمويل، وتقييد عملياتها بصورة متواصلة، والإجراءات السياساتية والتشريعية التي أثرت على عملها في سياقات عدة. وبوصف الوكالة الجهة الرئيسية المزوِّدة لخدمات التعليم لأطفال لاجئي فلسطين في قطاع غزة، فإن أي تراجع في قدرتها التشغيلية كان له تداعيات جوهرية على فرص الوصول إلى التعليم، واستمرارية العملية التعليمية، وقدرة النظام التعليمي بأكمله على الصمود والتكيّف في مواجهة الأزمات.

ومع اندلاع الحرب، وتدمير معظم المدارس أو تضررها، وتحويل العديد منها إلى مراكز إيواء، تفاقمت مشكلة الاكتظاظ بصورة غير مسبوقة، إذ أصبحت المساحات التعليمية المؤقتة تعمل في بيئات مكتظة تضم أعداداً كبيرة من الأطفال من فئات عمرية ومستويات تعليمية

مختلفة. كما واجهت هذه المبادرات تحديات إضافية تمثلت في نقص المواد التعليمية، ومحدودية أعداد المعلمين والمتطوعين، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق نتيجة النزوح المتكرر والقيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة والوصول. ونتيجة لذلك، ورغم نجاح هذه المساحات في توفير فرص للتعلم، إلى جانب الدعم النفسي والاجتماعي لعدد كبير من الأطفال، فإن قدرتها الاستيعابية بقيت أقل من حجم الاحتياجات الفعلية، الأمر الذي جعلها حلاً انتقالياً ضرورياً، لكنه غير قادر على تعويض التعليم النظامي بصورة كاملة (UNICEF, 2025).

3-3 المبادرات المجتمعية والتعليم غير الرسمي

أظهرت المجتمعات المحلية في غزة قدرة لافتة على تطوير آليات تعلم بديلة في ظل تعطل التعليم النظامي وصعوبة الوصول إلى المدارس خلال فترات الحرب. وقد برزت هذه المبادرات بصورة خاصة خلال فترات التهدئة المؤقتة وما يزعم بأنه "وقف إطلاق نار" التي شهدها القطاع منذ أواخر عام 2023، وخلال عامي 2024 و2025، حيث استغل المعلمون والمتطوعون وأولياء الأمور فترات الهدوء النسبي لتنظيم حلقات تعليمية صغيرة داخل مراكز الإيواء، والأحياء السكنية والتجمعات السكانية المؤقتة. كما شارك طلبة الجامعات والخريجون في تقديم دروس تقوية وأنشطة تعليمية للأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة لفترات طويلة. وقد استندت هذه المبادرات المجتمعية إلى تجارب الفلسطينيين خلال الانتفاضة الأولى (1987–1993)، حين عمد الأهالي خلال فترات الإغلاق الطويلة للمدارس إلى إنشاء مجموعات تعليمية غير رسمية في المنازل والمساجد والمراكز المجتمعية لضمان استمرارية التعليم. وانطلاقًا من هذا الإرث المتمثل في الصمود التعليمي، قامت المجتمعات المحلية في غزة بتكييف أساليب مماثلة للحفاظ على استمرارية التعلّم في ظل ظروف النزوح وانعدام الأمن والتعطّل الواسع للتعليم النظامي. خاصة مع وجود أكثر من 650 ألف طفل في سنّ الدراسة منقطعين عن التعليم النظامي لفترة طويلة (اليونيسف، 2025).

وتعكس هذه المبادرات مستوى عالياً من التضامن المجتمعي والإيمان بأهمية التعليم بوصفه وسيلة للحماية والصمود في ظل غياب بيئة تعليمية مستقرة. كما أسهمت في الحد من آثار الانقطاع التعليمي، والحفاظ على الروابط التعليمية والاجتماعية للأطفال، خاصة في المناطق التي تعذر فيها تشغيل المدارس أو إنشاء مساحات تعليمية منظمة. إلا أن نطاق هذه المبادرات ظل مرتبطاً بالظروف الأمنية وإمكانية الوصول إلى التجمعات السكانية، إذ كانت تتراجع أو تتوقف خلال فترات التصعيد العسكري الشديد، ثم تعاود نشاطها خلال فترات الهدوء النسبي (Education Cluster, 2025).

وتتشابه هذه التجربة مع نماذج التعلم المجتمعي التي ظهرت في مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، حيث لعب المجتمع المحلي دوراً محورياً في استمرارية التعلم عندما تعذر الوصول إلى التعليم النظامي. وتشير هذه الخبرات إلى أن التعلم المجتمعي يمكن أن يشكل آلية مهمة للحفاظ على استمرارية التعليم في الأزمات، إلا أنه يظل حلاً انتقالياً لا يمكن أن يحل محل النظام التعليمي الرسمي أو يعوض جميع جوانب العملية التعليمية (UNESCO, 2024).

4-3 الشراكات الدولية والتضامن الأكاديمي

على الرغم من الحجم غير المسبوق للأزمة التي تواجه قطاع التعليم العالي في غزة، فإن الاستجابة الدولية من مجتمع التعليم العالي العالمي ظلت محدودة ومجزأة. فبينما أطلقت مجموعة من الجامعات والشبكات الأكاديمية والمنظمات الدولية مبادرات لدعم الطلبة والباحثين المتضررين من الحرب، فإن هذه الجهود لم ترتقِ إلى مستوى الاحتياجات الناجمة عن الدمار الواسع الذي لحق بمؤسسات التعليم العالي، ونزوح الطلبة والأكاديميين، وتعطّل الحراك الأكاديمي. ومع ذلك، فقد أدّت الشراكات التي نشأت في هذا السياق دورًا مهمًا في التخفيف من بعض مظاهر العزلة الأكاديمية التي فرضها استمرار الحرب على مؤسسات التعليم العالي في القطاع. فقد أطلقت العديد من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الدولية مبادرات لدعم الطلبة والباحثين الفلسطينيين المتضررين، شملت منحاً دراسية، وفرص

تعلم عن بُعد، وإتاحة الوصول إلى المكتبات الرقمية والمنصات التعليمية المفتوحة. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة "Students at Risk" التي دعمت الطلبة والباحثين من مناطق النزاعات، وبرامج الاستضافة الأكاديمية التي وفرتها جامعات أوروبية ضمن شبكات التعاون الأكاديمي الدولية، إضافة إلى مبادرات أطلقتها جامعات في المملكة المتحدة وألمانيا وكندا لتوفير منح دراسية وفرص تعلم مرنة للطلبة الفلسطينيين. كما أتاحت العديد من الجامعات العالمية الوصول المجاني إلى قواعد البيانات العلمية والمكتبات الإلكترونية للباحثين والأكاديميين المتأثرين بالحرب (UNESCO, 2025).

إلا أن هذا الحراك الأكاديمي الدولي واجه تحديات جسيمة، فقد تعذّر على آلاف الطلبة الذين قُبلوا في جامعات خارجية أو حصلوا على منح دراسية مغادرة قطاع غزة بسبب إغلاق المعابر والقيود المشددة على الحركة والتنقل، مما أدى إلى فقدان فرصهم التعليمية أو تأجيلها. وفي الوقت نفسه، واجه العديد من الطلبة الغزيين الملتحقين بالفعل بجامعات في الخارج عقبات كبيرة في مواصلة دراستهم، تمثلت في صعوبات تجديد التأشيرات وتصاريح الإقامة، والحصول على الدعم المالي، واستخراج الشهادات الأكاديمية الرسمية، فضلاً عن التعامل مع التداعيات الإنسانية للحرب على أسرهم. هذه التحديات تؤكد على أن تأثيرات الحرب على قطاع التعليم العالي لا تقتصر على التدمير المادي للجامعات والبنية التحتية التعليمية، بل تمتد لتشمل تعطيّل الحراك الأكاديمي الدولي، وانقطاع الاستمرارية التعليمية، وإعاقة التنمية المستقبلية لرأس المال البشري في قطاع غزة.

وعلى المستوى المؤسسي، وسّعت جامعات فلسطينية، من بينها الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة الأقصى، تعاونها مع شركاء أكاديميين دوليين لتوفير فرص للتعلم الإلكتروني والتبادل الأكاديمي للطلبة الذين تعذر عليهم استكمال دراستهم بالطرق التقليدية. كما أسهمت شبكات التضامن الأكاديمي الدولية في دعم استمرار التعاون البحثي، وتوفير فرص التدريب والتطوير المهني للأكاديميين الفلسطينيين.

وتبرز هذه التجربة أهمية الشراكات الدولية في الحفاظ على استمرارية التعليم العالي خلال الأزمات، كما حدث في أوكرانيا، حيث وفرت الجامعات الأوروبية برامج استضافة ومنحاً أكاديمية للطلبة والباحثين المتضررين من الحرب. وفي حالة غزة، لا تزال الحاجة قائمة لتحويل هذه المبادرات من استجابات مؤقتة إلى شراكات استراتيجية طويلة الأمد تدعم التعافي المؤسسي وإعادة بناء القدرات الأكاديمية والبحثية (UNESCO, 2025).

4- تقييم مرحلة البقاء

مثّلت مرحلة البقاء والاستجابة الطارئة، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، اختباراً حاداً لقدرة النظام التعليمي في غزة على الاستمرار في ظل الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية، والنزوح المتكرر، والانقطاع الطويل عن التعليم النظامي. ولا يمكن فهم هذه المرحلة بمعزل عن واقع التعليم قبل الحرب، إذ كان القطاع يعاني أصلاً من ضغوط مزمنة تمثلت في الاكتظاظ المدرسي، ونظام الفترتين، ومحدودية الموارد، لا سيما في مدارس الأونروا التي خدمت نحو 294,086 طالباً في 284 مدرسة في غزة خلال العام الدراسي 2023/2022، وكان 71% منها يعمل بنظام الفترتين بسبب الاكتظاظ .(UNRWA, 2023) ومع اندلاع الحرب، تحولت هذه الهشاشة البنيوية إلى أزمة تعليمية واسعة النطاق، حيث تضررت أو دُمرت غالبية المباني المدرسية، بما في ذلك مبانٍ كان يلتحق بها أكثر من 503,500 طفل، ويعمل فيها نحو 18,900 معلم، وفق تقديرات مجموعة التعليم (Education Cannot Wait, 2024; Education Cluster, 2025).

4-1 نقاط القوة

تمثلت أبرز نقاط القوة في قدرة الفاعلين في القطاعين التعليمي والمجتمعي على الحفاظ على حد أدنى من استمرارية التعلم، رغم انهيار التعليم النظامي الوجاهي في معظم المناطق. فعلى المستوى الرسمي، سعت وزارة التربية والتعليم العالي والجامعات الفلسطينية إلى تفعيل

التعليم الإلكتروني، والمدرسة الافتراضية، والمنصات الرقمية المتاحة، بما أتاح شكلاً من أشكال التواصل التعليمي مع الطلبة، خاصة خلال الفترات التي توافرت فيها الكهرباء وخدمات الاتصال بالإنترنت (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2025؛ UNESCO, 2025).

وعلى المستوى الإنساني، شكلت المساحات التعليمية المؤقتة، التي دعمتها اليونيسف، والأونروا، ومجموعة التعليم، إحدى أهم أدوات الاستجابة الأساسية. فقد أفادت اليونيسف في سبتمبر/أيلول 2024 بإنشاء 39 مساحة تعليمية مؤقتة خدمت أكثر من 12,400 طالب، وتشير بيانات لاحقة إلى توسع هذه المساحات لتصل إلى عشرات الآلاف من الأطفال خلال عام 2025، حيث ذكرت تقارير أممية وإعلامية أن أكثر من 50,000 طفل استفادوا من هذه البيئات التعليمية الآمنة، فيما أشارت بعض تقارير الأونروا إلى أعداد أكبر من المستفيدين من المساحات التعليمية وبرامج التعلم الرقمي .(UNRWA, 2025) وتكمن أهمية هذا النموذج في أنه لم يقتصر على توفير التعليم الأساسي، بل جمع بين التعلم، والدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الطفل، والأنشطة الترفيهية.

كما برزت المبادرات المجتمعية بوصفها إحدى أبرز نقاط القوة، حيث ساهم معلمون ومتطوعون وطلبة جامعيون وخريجون في تنظيم حلقات تعليمية صغيرة داخل مراكز الإيواء والأحياء السكنية، خاصة خلال فترات الهدوء النسبي أو التهدئة المؤقتة. ولا تتوافر بيانات رسمية موحدة حول عدد المعلمين المتطوعين أو تخصصاتهم، إلا أن طبيعة المبادرات تشير إلى مشاركة معلمين من تخصصات أساسية، مثل اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، إلى جانب طلبة جامعيين ساعدوا الأطفال الأصغر سناً في تنمية مهارات القراءة والكتابة والحساب. وتُظهر هذه المبادرات أن المجتمع المحلي ظل ينظر إلى التعليم بوصفه أداة للحماية والصمود، وليس مجرد خدمة مؤسسية(Education Cluster, 2025) .

ومن نقاط القوة أيضاً قدرة قطاع التعليم العالي على الحفاظ على قدر من الارتباط بالشبكات الأكاديمية الدولية. فقد تعطلت دراسة نحو 88,000 طالب وطالبة في مؤسسات التعليم العالي، ومع ذلك ظهرت مبادرات للتضامن الأكاديمي من خلال منح محدودة، وفرص تعلم عن بُعد، وإتاحة الوصول إلى المصادر الرقمية، وشبكات دعم للباحثين والطلبة المتضررين. وتتشابه هذه الاستجابة جزئياً مع تجارب أوكرانيا، حيث لعبت الجامعات والشبكات الأكاديمية الدولية دوراً في استيعاب الطلبة والباحثين المتضررين من الحرب (UNESCO, 2025).

وتعكس هذه الاستجابات مجتمعة، أهمية التنسيق المستمر بين المؤسسات الحكومية، والجامعات، والمنظمات الإنسانية، والمجتمعات المحلية، بما يؤكد أن الشراكات والتكامل بين مختلف الفاعلين شكّلا أحد أهم عوامل الحفاظ على استمرارية التعليم، ويمكن البناء عليهما خلال مرحلة التعافي وإعادة بناء النظام التعليمي.

2-4 نقاط الضعف

كشفت مرحلة البقاء عن فجوات هيكلية عميقة كانت قائمة قبل الحرب، ثم تفاقمت بعدها. فقد كان النظام التعليمي قبل أكتوبر/ تشرين الأول 2023، يعمل تحت ضغط الاكتظاظ المدرسي، ونظام الفترتين، وضعف الموارد، ثم أدت الحرب إلى تدمير أو تعطيل معظم البنية التحتية التعليمية، وتحويل العديد من المدارس إلى مراكز إيواء، مما حدّ بشكل كبير من إمكانية استعادة التعليم الوجاهي بسرعة (UNRWA, 2023; Education Cluster, 2025).

كما أظهرت التجربة محدودية الجاهزية الرقمية. فقد استفاد بعض الطلبة من التعليم الإلكتروني عندما توافرت الأجهزة وخدمات الإنترنت، ومصادر الطاقة، إلا أن أعداداً كبيرة من الطلبة لم تتمكن من الوصول إلى هذه البدائل بسبب الفقر، وانقطاع الكهرباء، وضعف خدمات الاتصالات، وتلف الأجهزة، والنزوح المتكرر. وبذلك، لم يكن التعليم الرقمي متاحاً للجميع، بل استفادت منه بدرجة أكبر الأسر التي امتلكت الحد الأدنى من الموارد الرقمية ومصادر الطاقة البديلة (UNESCO, 2025).

كما كشفت الأزمة عن تحديات مؤسسية تجاوزت مجرد تقديم الخدمات التعليمية، وتمثلت في محدودية التنسيق بين الجهات الفاعلة في قطاع التعليم، وتشتت عمليات التخطيط، وغياب أنظمة معلومات تعليمية متكاملة، إضافة إلى الاعتماد الكبير على التمويل الإنساني قصير الأجل، الأمر الذي حدّ من قدرة القطاع على التخطيط القائم على الأدلة وترتيب أولويات التعافي بصورة أكثر فاعلية (MAS, 2025).

وبرزت فجوات واضحة في التعليم الدامج، إذ واجه الأطفال ذوو الإعاقة، والأطفال الذين فقدوا وثائقهم الرسمية، أو نزحوا أكثر من مرة، والأطفال الذين انقطعوا عن النظام التعليمي لفترات طويلة، صعوبات أكبر في الوصول إلى خدمات تعليمية منتظمة. كما أن معظم المبادرات الطارئة لم تمتلك القدرات الفنية والموارد الكافية لتوفير خدمات تعليمية متخصصة لهذه الفئات بصورة مستدامة (UNICEF, 2025).

3-4 الفرص

رغم حجم الأزمة، فإن أي عملية تعافٍ مستقبلية تتيح فرصة لإعادة بناء النظام التعليمي في غزة على أسس أكثر مرونة وعدالة. فالانتقال من إعادة البناء المادي إلى مفهوم " إعادة البناء على نحو أفضل" يمكن أن يشمل تصميم مدارس أكثر أماناً، والتوسع في التعليم المدمج، وربط المدارس بالطاقة المتجددة، وتطوير منصات تعليمية وطنية قابلة للاستخدام في حالات الطوارئ. كما تمثل الشراكات الدولية فرصة مهمة لدعم التعليم العالي، والبحث العلمي والتعليم والتدريب المهني. ويمكن الاستفادة من الكفاءات الفلسطينية في الشتات في مجالات التدريب عن بُعد، والإشراف الأكاديمي، وتطوير المناهج المساندة، وتقديم الدعم الفني للجامعات والمدارس (UNESCO, 2025).

كما تتيح عملية التعافي فرصة لتحويل الممارسات الناجحة التي برزت خلال مرحلة الطوارئ إلى سياسات مؤسسية مستدامة، بحيث تصبح خبرات التعليم المدمج، والمبادرات المجتمعية، والشراكات التعاونية، جزءاً من منظومة تعليمية أكثر مرونة، ومدعومة بحوكمة أقوى، وآليات تنسيق أكثر فاعلية، وتخطيط تعليمي مستدام (MAS, 2025).

4-4 التهديدات

تتمثل أبرز التهديدات في استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، واستمرار النزاع القائم، واستمرار النزوح الداخلي، ومحدودية التمويل طويل الأمد. فهذه العوامل قد تُبقي التعليم في إطار الاستجابة الإنسانية المؤقتة، وتمنع الانتقال إلى تعافٍ مؤسسي مستدام (OCHA, 2025).

كما يشكل استمرار الفاقد التعليمي لفترات طويلة تهديداً كبيراً، إذ قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي، وتراجع المهارات الأساسية، واتساع الفجوات التعليمية بين الطلبة وفقاً للموقع الجغرافي، والنوع الاجتماعي، والإعاقة، والوضع الاقتصادي. وفي حال عدم تنفيذ برامج واسعة النطاق للتعليم العلاجي والتعليم المعجل، فقد يتحول الفاقد التعليمي إلى خسارة طويلة الأمد في رأس المال البشري (Education Cluster, 2025).

وتعد هجرة الكفاءات التعليمية والأكاديمية تهديداً إضافياً طويل الأمد لجهود تعافي قطاع التعليم في قطاع غزة. ويُقصد بالكفاءات هنا المعلمون ذوو الخبرة، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، والباحثون، والإداريون التربويون، والفنيون العاملون في التعليم المهني والتقني. فمقتل وإصابة واعتقال ونزوح، وربما هجرة هذه الكفاءات، من شأنه أن يضعف القدرات المؤسسية ويقلّص توافر الخبرات المهنية اللازمة لإعادة بناء المنظومة التعليمية. وقد أشارت تقديرات اليونسكو لعام 2025 إلى أن 1,112 من العاملين في مؤسسات التعليم العالي، بما يمثل نحو 22% من إجمالي القوى العاملة في هذا القطاع، قد تعرضوا للقتل أو الاعتقال أو الإصابة، وهو ما يعكس حجم الخسائر الكبيرة التي لحقت برأس المال البشري في القطاع (UNESCO, 2025). فيما لا تتوفر تقديرات دقيقة حول حجم الهجرة الفعلية

بعد وقف إطلاق النار، إلا أن تدهور الأوضاع المعيشية وفقدان مصادر الدخل، وتدمير المؤسسات التعليمية، قد يزيد من احتمالية خروج هذه الكفاءات من قطاع غزة أو انتقالها إلى قطاعات أخرى، مما سيضعف قدرة النظام التعليمي على التعافي (UNESCO, 2025).

كما يشكل استمرار تراجع مؤسسات التعليم العالي والقدرات البحثية تهديداً طويل الأمد لتعافي قطاع غزة. فإلى جانب الحد من فرص الوصول إلى التعليم العالي، فإن تآكل القدرات العلمية، والقيادات الأكاديمية، ومنظومات إنتاج المعرفة، يضعف الأسس اللازمة للابتكار، والتطوير المؤسسي، والتنمية البشرية في المستقبل (Aldahdouh et al., 2026).

جدول (1): تحليل SWOT لقطاع التعليم في غزة

نقاط القوة	نقاط الضعف
استمرار بعض أشكال التعلم رغم الحرب	تدمير واسع للبنية التحتية التعليمية
التزام المعلمين والمتطوعين	اتساع الفاقد التعليمي
المبادرات المجتمعية والمساحات التعليمية	ضعف البنية الرقمية وعدم تكافؤ فرص الوصول
الشراكات الأكاديمية والإنسانية والدولية	ضعف حوكمة قطاع التعليم، وآليات التنسيق، وأنظمة المعلومات التعليمية
الفرص	**التهديدات**
إعادة البناء على نحو أفضل من خلال بناء نظام تعليمي مرن وقادر على التكيف	تجدد النزاعات وعدم الاستقرار
التحول الرقمي والتعليم المدمج	استمرار النزوح
تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني	هجرة الكفاءات وتآكل القدرات العلمية
الاستفادة من الكفاءات الفلسطينية في الشتات	محدودية التمويل طويل الأمد

5- الانتقال من البقاء إلى التعافي

تمثل مرحلة التعافي نقطة التحول الرئيسية بين الاستجابة الإنسانية الطارئة وإعادة بناء النظام التعليمي بصورة مستدامة. ولا يقتصر التعافي على إعادة فتح المدارس أو استئناف الدراسة، بل يشمل معالجة الآثار التعليمية والنفسية والمؤسسية التي خلفتها الحرب، وبناء نظام أكثر قدرة على الصمود والاستجابة للأزمات المستقبلية. كما تتطلب هذه المرحلة إعداد خطط تعافٍ مرنة وقابلة للتكيف مع السيناريوهات المختلفة لما بعد الحرب، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، والتنسيق بين الجهات الفاعلة، والاعتماد على التخطيط واتخاذ القرار القائمين على الأدلة على مختلف مستويات قطاع التعليم.

5-1 إعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية

تمثل إعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية نقطة الانطلاق الأساسية لأي عملية تعافٍ تعليمي في غزة. غير أن فهم حجم التحدي الحالي يتطلب النظر إلى واقع القطاع قبل الحرب الأخيرة. فقبل أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان النظام التعليمي في غزة يخدم أكثر من 625 ألف طالب وطالبة في التعليم العام من خلال نحو 800 مدرسة حكومية وخاصة ومدارس تابعة للأونروا، إضافة إلى 17 مؤسسة للتعليم العالي.

ورغم أن هذه المنظومة نجحت في استيعاب معظم الطلبة، فإنها كانت تعمل أصلاً تحت ضغط كبير نتيجة الاكتظاظ المدرسي، ونظام الفترتين، والنمو السكاني المرتفع، ومحدودية الأراضي المخصصة للتوسع التعليمي (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2023).

ومع اندلاع الحرب، تعرضت غالبية المدارس لأضرار متفاوتة، فيما خرج عدد كبير منها عن الخدمة أو استُخدم مراكزَ لإيواء النازحين. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 95% من المباني المدرسية تعرضت لأضرار أو دمار بدرجات مختلفة، الأمر الذي أدى إلى فقدان جزء كبير من القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي (Education Cluster, 2025).

ولا تقتصر الفجوة الحالية على عدد المباني المتضررة، بل تشمل أيضاً الفجوة بين الطاقة الاستيعابية المتاحة والطلب الفعلي على التعليم. فحتى في حال إعادة تشغيل جميع المدارس القابلة للاستخدام على المدى القصير، ستظل هناك حاجة إلى حلول انتقالية لاستيعاب عشرات الآلاف من الطلبة، خاصة في المناطق التي شهدت أعلى مستويات الدمار والنزوح. ومن هنا تبرز أهمية الجمع بين إعادة تأهيل المدارس القائمة، وإنشاء مرافق تعليمية مؤقتة، والتوسع في أنماط التعليم المرن خلال المرحلة الانتقالية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تقتصر جهود إعادة الإعمار على استبدال المباني المتضررة، بل يجب أن تدمج عناصر تعزز قدرة النظام التعليمي على الصمود، مثل تصميم المدارس بصورة مرنة، وتعزيز الاستعداد للطوارئ، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، بما يضمن استمرارية التعليم في الأزمات المستقبلية (MAS, 2025).

وتُظهر تجارب التعافي في سوريا وأوكرانيا أن إعادة فتح المدارس بسرعة تمثل أولوية تربوية ونفسية واجتماعية، حتى قبل اكتمال إعادة الإعمار الشاملة. ففي سوريا ركزت الاستجابة على إعادة تشغيل المدارس الأقل تضرراً، واستخدام المرافق المؤقتة للحد من الانقطاع الطويل عن التعليم، بينما اعتمدت أوكرانيا على مزيج من إعادة تأهيل المدارس والتعليم المدمج والتعليم الرقمي للحفاظ على استمرارية التعلم (UNESCO, 2023). أما في غزة، فإن تطبيق هذه الدروس يتطلب مراعاة خصوصية السياق الفلسطيني، حيث يُتوقع أن تتم عملية إعادة الإعمار في ظل استمرار النزوح السكاني، والنقص الحاد في الموارد والبنية التحتية، إلى جانب القيود المتواصلة على استيراد مواد البناء والمعدات التعليمية والتقنيات وغيرها من السلع الأساسية. ومن المرجح أن تُسهم هذه التحديات في إبطاء إعادة تأهيل المرافق التعليمية والحد من وتيرة تعافي قطاع التعليم.

2-5 دعم المعلمين واستعادة القدرات التعليمية

يشكل المعلمون العنصر الأكثر أهمية في عملية التعافي التعليمي. وقد تعرض آلاف المعلمين للنزوح، أو فقدان مصادر الدخل، أو الصدمات النفسية المرتبطة بالحرب. ومن ثم، فإن التعافي يتطلب تنفيذ برامج متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب برامج التطوير المهني التي تركز على التعليم العلاجي، وإدارة الصفوف متعددة المستويات، والتعلم المدمج، وأساليب تقديم الدعم النفسي داخل البيئة المدرسية، كما ينبغي تطوير حوافز مهنية واقتصادية للحفاظ على الكفاءات التعليمية والحد من تسربها من القطاع التعليمي (UNICEF, 2025). ولا ينبغي أن يقتصر دعم المعلمين على هذه التدخلات، بل ينبغي أن يندرج ضمن استراتيجية مؤسسية أشمل تعزز القيادة المدرسية، والتعلم المهني التشاركي، واستمرار الدعم والتطوير المهني، بما يسهم في بناء نظام تعليمي أكثر قدرة على الصمود والاستجابة للأزمات المستقبلية (MAS, 2025).

ينبغي أن تأخذ جهود التعافي التعليمي بعين الاعتبار أيضًا الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه أولياء الأمور والمجتمعات المحلية في دعم استمرارية التعلّم. وعلى وجه الخصوص، فإن أولياء الأمور الحاصلين على شهادات جامعية أو الذين يمتلكون خبرات تعليمية أو خلفيات مهنية أخرى، والذين فقد كثير منهم مصادر رزقهم نتيجة الحرب، يمثّلون موردًا بشريًا قيّمًا يمكن أن يسهم بفاعلية في دعم عملية التعافي

التعليمي، وذلك من خلال تقديم دروس التقوية المجتمعية، وتنظيم مجموعات التعلّم الصغيرة، ودعم الواجبات المنزلية، والإرشاد الأكاديمي، وتوفير المساندة النفسية والاجتماعية. بهذه السبل يمكن لهؤلاء الآباء والأمهات المساعدة في معالجة الفاقد التعليمي، لا سيما لدى الأطفال الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى التعليم الإلكتروني أو غير القادرين على الالتحاق بمساحات التعلّم المؤقتة (TLSs).

كما أن حشد قدرات أولياء الأمور المؤهلين واستثمارها من خلال برامج تعليمية مجتمعية منظّمة، مدعومة بالتدريب والتنسيق من قبل الجهات التربوية والمنظمات الفاعلة، يمكن أن يشكّل رافدًا مكمّلًا لجهود المعلمين، وأن يعزّز من قدرة النظام التعليمي على الصمود والتكيّف خلال مرحلة التعافي وإعادة البناء.

3-5 استعادة التعلم ومعالجة الفاقد التعليمي

يُعد الفاقد التعليمي أحد أكبر التحديات التي تواجه قطاع التعليم في غزة. وتشير التقديرات إلى أن أعداداً كبيرة من الطلبة فقدت ما بين عامين وثلاثة أعوام من التعلم المنتظم نتيجة الحرب، والنزوح، وتعطل الدراسة. ويستدعي ذلك تنفيذ تقييمات تشخيصية وطنية لتحديد مستويات الطلبة التعليمية وقياس الفجوات في المهارات الأساسية، يليها تصميم برامج للتعليم العلاجي والتعليم المعجل تركز على القراءة، والكتابة، والرياضيات، والعلوم.

وتؤكد الخبرات الدولية أن العودة المباشرة إلى المناهج الدراسية التقليدية، دون معالجة الفاقد التعليمي، غالباً ما تؤدي إلى تراكم فجوات التعلم وزيادة احتمالات التسرب المدرسي، خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة. ولذلك ينبغي أن تسبق العودة الكاملة إلى المسار التعليمي الاعتيادي مرحلة انتقالية تركز على استعادة المهارات الأساسية وإعادة دمج الطلبة في البيئة التعليمية (UNESCO, 2024; UNICEF, 2024).

وفي هذا السياق، يمكن أن تؤدي المبادرات المجتمعية والتعليم غير النظامي دوراً مهماً في الحد من آثار الفاقد التعليمي خلال السنوات الأولى من التعافي، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص المرافق التعليمية أو استمرار آثار النزوح. فقد أظهرت التجربة خلال الحرب قدرة حلقات التعلم المجتمعي والمساحات التعليمية المؤقتة وبرامج المتطوعين على الوصول إلى الأطفال الذين تعذر التحاقهم بالتعليم النظامي (Education Cluster, 2025).

غير أن الاعتماد على التعليم غير النظامي ينبغي أن يكون ضمن إطار انتقالي ومكمل للتعليم الرسمي، وليس بديلاً عنه. ومن الممكن تبني نموذج تدريجي يسمح بالاعتراف ببعض مخرجات التعلم غير الرسمي من خلال اختبارات تقييم وتشخيص معتمدة، بما يتيح دمج الطلبة تدريجياً في النظام التعليمي الرسمي وفق مستوياتهم التعليمية الفعلية. وقد استخدمت دول متأثرة بالنزاعات، مثل سوريا وجنوب السودان، برامج التعليم المعجل ومسارات الدمج التدريجي لمساعدة الطلبة على العودة إلى التعليم النظامي بعد سنوات من الانقطاع (UNESCO, 2023).

4-5 تكييف تنفيذ المنهاج الفلسطيني

لا تتمثل أولوية مرحلة التعافي في تطوير منهاج منفصل لقطاع غزة، إذ إن المنهاج الفلسطيني موحد بين قطاع غزة والضفة الغربية، وإنما تتمثل في تكييف تنفيذ المنهاج بما يتناسب مع آثار الحرب ومستويات التعلم الحالية.

ويتطلب ذلك إعادة ترتيب أولويات التعلم، والتركيز على الكفايات الأساسية، وتطوير مواد تعليمية مساندة، وبرامج تعويضية تساعد الطلبة على استدراك الفاقد التعليمي. كما ينبغي تعزيز مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والمهارات الرقمية، والتعلم الذاتي، من خلال أساليب التدريس والأنشطة اللامنهجية (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2025).

5-5 التحول الرقمي وبناء الجاهزية للأزمات

كشفت الحرب أهمية التكنولوجيا التعليمية في دعم استمرارية التعلم، لكنها كشفت أيضاً حجم الفجوة الرقمية التي ما تزال قائمة. ولذلك ينبغي أن تتبنى المرحلة المقبلة استراتيجية وطنية للتحول الرقمي في التعليم، تقوم على تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتوفير الأجهزة والخدمات الرقمية، وتدريب المعلمين والطلبة على استخدامها بصورة فعالة. كما يتطلب الأمر بناء منظومة تعليمية مرنة تجمع بين التعليم الوجاهي والتعليم الإلكتروني والتعليم المدمج، بما يضمن استمرارية التعلم خلال الأزمات المستقبلية. وتنسجم هذه التوجهات مع الخبرات الدولية الحديثة التي تؤكد أن المرونة الرقمية أصبحت جزءاً أساسياً من قدرة الأنظمة التعليمية على الصمود في حالات الطوارئ والنزاعات(UNESCO, 2025).

6- التعليم والتجدد: نحو رؤية مستقبلية للتعليم في غزة

إذا كانت مرحلة التعافي تهدف إلى استعادة الوظائف الأساسية للنظام التعليمي، فإن مرحلة التجدد تتجاوز ذلك نحو إعادة تصور منظومة التعليم بما يتلاءم مع التحديات المستقبلية واحتياجات التنمية المستدامة. فالأزمات الكبرى لا تفرض فقط الحاجة إلى إعادة البناء، بل تتيح أيضاً فرصة لإعادة النظر في السياسات التعليمية، والنماذج المؤسسية، وأساليب التعلم التقليدية. كما تتطلب هذه المرحلة تعزيز حوكمة قطاع التعليم، وتحسين التنسيق المؤسسي بين مختلف الجهات الفاعلة، بما يضمن استدامة الإصلاحات التعليمية وقدرتها على الاستجابة للتحديات المستقبلية.

وفي حالة غزة، تمثل مرحلة التعافي وإعادة الإعمار التعليمية المستقبلية فرصة تاريخية لبناء نظام تعليمي أكثر مرونة وشمولاً وقدرة على التكيف مع الأزمات المستقبلية والتغيرات، ومعالجة التحديات الهيكلية المزمنة التي عانى منها القطاع على مدى سنوات طويلة. وتتطلب هذه الرؤية الانتقال من نموذج تعليمي يعتمد بصورة شبه كاملة على المبنى المدرسي التقليدي إلى منظومة تعلم متعددة المسارات تجمع بين التعليم الوجاهي والتعليم الرقمي والتعليم المدمج، وتستفيد من التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الوصول إلى التعلم وتحسين جودته. وتؤدي الجامعات الفلسطينية دوراً محورياً في هذه المرحلة من خلال إعادة بناء القدرات العلمية والبحثية، واستعادة منظومة البحث العلمي، وقيادة البحوث التطبيقية المرتبطة بإعادة الإعمار والتنمية، وتطوير برامج أكاديمية تستجيب للاحتياجات المستقبلية، وتعزيز التعاون البحثي الدولي. كما يمكن الاستفادة من الكفاءات الفلسطينية في الشتات من خلال بناء شراكات أكاديمية وعلمية طويلة الأمد تسهم في نقل المعرفة والخبرات ودعم الابتكار (UNESCO, 2025).

7- السيناريوهات المستقبلية للتعليم في غزة

لا يعتمد مستقبل التعليم في غزة، خلال السنوات القادمة، على تطور البيئة السياسية والأمنية فحسب، بل أيضاً على قدرة المؤسسات الوطنية، والمجتمعات المحلية، والشركاء الدوليين على الانتقال من الاستجابة الإنسانية الطارئة إلى التعافي المنسق والتحول المؤسسي طويل الأمد. ونظراً لحالة عدم اليقين التي تحيط بهذه العوامل، يوفر تحليل السيناريوهات إطاراً عملياً لتحديد أولويات السياسات والتدخلات في ظل المسارات المستقبلية المحتملة.

1-7 السيناريو الأول: استمرار إدارة الأزمة والبقاء

يفترض هذا السيناريو استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، واستمرار محدودية الموارد المتاحة لإعادة الإعمار، مع بقاء جزء كبير من البنية التحتية التعليمية متضرراً أو خارج الخدمة.

وفي هذا السيناريو، تستمر المؤسسات التعليمية في الاعتماد على حلول مؤقتة، مثل المساحات التعليمية المؤقتة، والتعليم المدمج، والتعليم في حالات الطوارئ، بينما تظل حوكمة قطاع التعليم مدفوعة، إلى حد كبير، بالاستجابة الإنسانية، مع محدودية القدرة على معالجة الفاقد التعليمي أو تحسين جودة التعليم. وفي الوقت ذاته، يُتوقع ارتفاع مخاطر التسرب المدرسي واتساع الفجوات التعليمية، وتفاقم الآثار النفسية والاجتماعية بين الطلبة.

وينبغي، وفق هذا السيناريو، أن تركز أولويات السياسات على ضمان استمرارية التعليم، بدلاً من السعي إلى التعافي الكامل للنظام التعليمي. ويتعين على وزارة التربية والتعليم العالي الحفاظ على الوظائف الأساسية للحوكمة، وتنسيق تقديم خدمات التعليم في حالات الطوارئ، ووضع الحد الأدنى من معايير التعلم، رغم القيود التشغيلية الشديدة. كما ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني توسيع نطاق برامج التعلم المجتمعي، والتعليم العلاجي، والدعم النفسي والاجتماعي، والوصول إلى الأطفال الأكثر عرضة للإقصاء، ولا سيما الأطفال النازحين وذوي الإعاقة. أما الشركاء الدوليون، فينبغي أن يعطوا الأولوية لتوفير تمويل إنساني مستدام، ودعم تشغيل المساحات التعليمية المؤقتة، وتوفير المواد التعليمية وحوافز المعلمين، وتعزيز آليات الحماية التي تكفل حق الأطفال في التعليم طوال فترة الأزمة الممتدة.

ويمثل هذا السيناريو الخيار الأقل تفضيلاً نظراً لآثاره السلبية على التنمية البشرية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

في ظل الظروف الراهنة، لا تتمثل الأولوية الأكثر إلحاحا بعد في عملية واسعة النطاق لإعادة إعمار القطاع التعليمي، وإنما في الحفاظ على استمرارية عمل النظام التعليمي في ظل أزمة ممتدة. فالتوسع في السيطرة العسكرية الإسرائيلية على مساحات واسعة من قطاع غزة، واستمرار النزوح السكاني، والقيود المشددة على حركة الأفراد والبضائع، إلى جانب القيود المستمرة على استيراد مواد البناء والمستلزمات التعليمية والتقنيات وغيرها من المواد الأساسية، لا تزال جميعها تعيق استعادة الخدمات التعليمية وإعادة تشغيلها بصورة فاعلة. وتتفاقم هذه التحديات بفعل الإجراءات التي تؤثر في عمل عدد من المنظمات الإنسانية الدولية التي كانت تقدّم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدات المالية، والخدمات التعليمية، الأمر الذي أسهم في تقليص قدرات الاستجابة الإنسانية على تلبية الاحتياجات المتزايدة.

وفي هذا السياق، ينبغي إعطاء الأولوية لضمان استمرارية التعلّم من خلال مساحات التعلّم المؤقتة (TLSs)، ومبادرات التعلّم المجتمعي، والتعلّم عن بُعد حيثما أمكن، وتوفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، ودعم المعلمين وتعزيز قدرتهم على مواصلة العملية التعليمية. في حين يبقى التخطيط للتعافي طويل الأمد أمرًا ضروريًا، ينبغي أن تتركّز الجهود الحالية بالدرجة الأولى على الحفاظ على استمرارية عمل النظام التعليمي ومنع تفاقم الفاقد التعليمي، إلى أن تتوافر الظروف المواتية للشروع في عملية إعادة إعمار شاملة ومتكاملة.

2-7 السيناريو الثاني: التعافي التدريجي

يفترض هذا السيناريو تحسناً تدريجياً في البيئة الأمنية، إلى جانب توافر تمويل متوسط الأجل، وتعزيز الالتزام الوطني والدولي بدعم تعافي قطاع التعليم.

في هذا السيناريو، تتمكن الجهات التعليمية تدريجياً من استعادة الجزء الأكبر من الخدمات التعليمية الأساسية، وإعادة تأهيل المدارس المتضررة، وتنفيذ برامج واسعة للتعليم العلاجي والتعليم المعجل، وتوسيع خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وتحسين البنية التحتية التعليمية بصورة تدريجية. كما يصبح التعليم الرقمي، والتعليم المهني والتقني، أكثر اندماجاً في النظام التعليمي مقارنة بما قبل الحرب، بما يعزز مرونته وقدرته على الصمود.

تتمثل الأولوية الرئيسة في هذا السيناريو في الانتقال من الاستجابة الإنسانية إلى تعافٍ تقوده المؤسسات الوطنية. ينبغي لوزارة التربية والتعليم العالي أن تقود جهود إعادة تأهيل المدارس، وتوزيع المعلمين، وتقييم التعلم، واستعادة حوكمة قطاع التعليم، وتطوير نظم المعلومات التعليمية. كما ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني استكمال هذه الجهود من خلال تنفيذ برامج التعليم العلاجي، والتطوير المهني للمعلمين، وتعزيز المشاركة المجتمعية. أما الشركاء الدوليون، فينتقل دورهم تدريجياً من تقديم المساعدات الإنسانية قصيرة الأجل إلى الاستثمار متوسط الأجل في بناء القدرات المؤسسية، وتطوير البنية التحتية المرنة، وتعزيز أنظمة المعلومات التعليمية، وإنشاء آليات تمويل مستدامة، بما يدعم تعافي النظام التعليمي ويعزز قدرته على مواجهة الأزمات المستقبلية.

ويمثل هذا السيناريو الخيار الأكثر واقعية على المدى المتوسط، شريطة تحسن الظروف السياسية واستمرار الدعم الدولي.

3-7 السيناريو الثالث: إعادة البناء والتحول الشامل

يفترض هذا السيناريو توفر بيئة سياسية وأمنية مستقرة نسبياً، واستثمارات واسعة في إعادة الإعمار والتنمية، وتبني رؤية استراتيجية طويلة الأمد لإصلاح قطاع التعليم.

وفي هذا السيناريو، لا تقتصر الجهود على إعادة بناء المدارس والجامعات، بل تشمل إعادة تصميم النظام التعليمي على أسس أكثر مرونة، وشمولاً، واستشرافاً للمستقبل. ويشمل ذلك تعزيز حوكمة التعليم، وتعزيز التحول الرقمي، وتطوير المناهج وأساليب التدريس، وتوسيع التعليم المهني والتقني، وتعزيز الترابط بين التعليم، والابتكار، والتنمية الاقتصادية، إلى جانب تطوير الجامعات لتصبح مراكز فاعلة للبحث العلمي الداعم لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة.

ويتطلب تحقيق هذا السيناريو عملاً طويل الأمد ومنسقاً بين جميع الأطراف المعنية. ويقود قطاع التعليم الفلسطيني، ممثلاً بوزارة التربية والتعليم العالي، عملية إصلاح شاملة تشمل تعزيز الحوكمة، وتطوير أنظمة المعلومات التعليمية، وتشجيع الابتكار في مختلف مستويات التعليم. كما ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني دعم التعليم الشامل، وتعزيز المشاركة المجتمعية، والابتكار التعليمي، وبناء الشراكات التي تعزز الملكية المحلية للإصلاح التعليمي. أما الشركاء الدوليون، فينبغي لهم أن يعطوا الأولوية للتمويل طويل الأجل، وإقامة شراكات مؤسسية استراتيجية، وتعزيز التعاون البحثي، والاستثمار في التحول الرقمي، بما يدعم إعادة بناء التعليم العالي والبحث العلمي إلى جانب التعليم المدرسي، انطلاقاً من أن استعادة القدرات العلمية والبحثية في غزة تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التعافي والتنمية المستدامة. ويمثل هذا السيناريو الخيار الأكثر طموحاً، والأكثر قدرة على تحويل الأزمة إلى فرصة للتجدد التعليمي، وتعزيز الصمود المؤسسي، ودعم التنمية البشرية على المدى الطويل.

8- التوصيات والسياسات المقترحة

استناداً إلى تحليل واقع التعليم في غزة خلال الفترة (تشرين أول 2023– حزيران 2026)، والسيناريوهات المستقبلية المحتملة، والدروس المستفادة من تجارب التعافي التعليمي في البيئات المتأثرة بالنزاعات، تقترح هذه الورقة مجموعة من الأولويات والسياسات التي يمكن أن تدعم انتقالاً مرناً ومنسقاً من مرحلة البقاء إلى التعافي والتجدد. كما ينبغي أن يظل تنفيذ هذه التوصيات متجاوباً مع الظروف السياسية والأمنية والتمويلية المتغيرة، مع الأخذ في الاعتبار أن الأولويات والأدوار المؤسسية قد تختلف باختلاف سيناريوهات التعافي.

1-8 الأولويات العاجلة

1. إعداد وتنفيذ خطة وطنية للتعافي التعليمي

ينبغي تطوير خطة وطنية شاملة للتعافي التعليمي بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي، وبمشاركة الجامعات، والأونروا، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين. أخذة بالاعتبار القيود التشغيلية الراهنة، ينبغي أن تعتمد هذه الخطة نهجًا مرحليًا قائمًا على السيناريوهات، يميّز بين استمرارية التعليم في المدى الفوري، والتعافي المبكر، وإعادة الإعمار طويلة الأمد. وينبغي أن تحدد الخطة أولويات واضحة لكل مرحلة، وآليات فعالة للتنسيق والمتابعة، وتوزيعاً واضحاً للمسؤوليات والأدوار المؤسسية بين مختلف الجهات الفاعلة، إلى جانب تضمين ترتيبات بديلة مرنة تتيح تكييف تنفيذ الخطة وفق سيناريوهات التعافي المختلفة وبحسب لأوضاع الأمنية والإنسانية وظروف الوصول والتشغيل ومن شأن هذا النهج أن يمكّن أصحاب المصلحة من الحفاظ على استمرارية التعلّم في ظل الظروف الحالية، مع الاستعداد لعملية تعافٍ تعليمي أكثر شمولًا واتساعًا عندما تتهيأ الظروف لذلك (وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، 2025؛ Education Cluster, 2025).

2. استعادة الوصول إلى التعليم

تسريع إعادة تأهيل المدارس القابلة للاستخدام، والتوسع في إنشاء المساحات التعليمية المؤقتة، وتوفير حلول انتقالية تضمن عودة الطلبة إلى بيئات تعليمية آمنة ومنظمة في أسرع وقت ممكن (UNICEF, 2025).

3. معالجة الفاقد التعليمي

تنفيذ برامج وطنية للتعليم العلاجي والتعليم المعجل تستند إلى تقييمات تشخيصية شاملة، مع التركيز على المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم (UNESCO, 2025).

4. دمج الدعم النفسي والاجتماعي

إدماج خدمات الدعم النفسي والاجتماعي داخل المدارس بصورة مؤسسية ومستدامة، وتدريب المعلمين والمرشدين التربويين على التعامل مع آثار الصدمات والحروب (WHO, 2025).

5. حماية البيانات والسجلات التعليمية

إعادة بناء قواعد البيانات التعليمية والسجلات الأكاديمية وحفظها رقمياً، إلى جانب استعادة أنظمة المعلومات التعليمية المتكاملة، بما يعزز التخطيط القائم على الأدلة، والمتابعة، وتخصيص الموارد طوال عملية التعافي.

2-8 الأولويات متوسطة المدى

1. إعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية

تنفيذ برامج إعادة تأهيل المدارس والجامعات وفق معايير المرونة والاستدامة وإدارة المخاطر، من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية ضمن مشاريع إعادة الإعمار، مع ضمان التنسيق بين وزارة التربية والتعليم العالي، والجهات الإنسانية، وشركاء التنمية، لتجنب الازدواجية وتحقيق عدالة الوصول إلى الخدمات التعليمية في المناطق المتضررة (World Bank, 2024).

2. تطوير قدرات المعلمين

تنفيذ برامج تدريب مهني مستمرة في مجالات التعليم المدمج، والتعليم العلاجي، واستخدام التكنولوجيا التعليمية، والدعم النفسي والاجتماعي (UNESCO, 2025).

3. تطوير أنظمة التعليم الرقمي

إنشاء منصات تعليمية وطنية موحدة، وتحسين الوصول إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية، وتعزيز جاهزية النظام التعليمي للتعامل مع الأزمات المستقبلية (UNESCO, 2024).

4. تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني

توسيع برامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وربطها باحتياجات سوق العمل ومتطلبات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

5. تعزيز الشراكات الأكاديمية

تطوير شراكات طويلة الأمد بين الجامعات الفلسطينية والمؤسسات الأكاديمية الدولية، لدعم استعادة القدرات العلمية والبحثية، وتعزيز البحث العلمي التعاوني والابتكار، وتقوية القدرات المؤسسية، بما يسهم بصورة مباشرة في تعافي غزة على المدى الطويل وتعزيز التنمية البشرية (Aldahdouh et al., 2026; UNESCO, 2024).

3-8 الأولويات طويلة المدى

1. بناء نظام تعليمي مرن وقادر على الصمود

تطوير سياسات وطنية للتعليم في حالات الطوارئ تضمن استمرارية التعلم في مختلف الظروف، وتعزيز الجاهزية المؤسسية والتنسيق واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، بما يعزز قدرة النظام التعليمي على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية (Education Cluster, 2025).

2. التحول نحو التعليم المدمج

ترسيخ نموذج التعليم المدمج باعتباره جزءاً من النظام التعليمي الوطني، بما يجمع بين التعليم الحضوري والتعليم الرقمي بصورة مستدامة (UNESCO, 2024).

3. تطوير المهارات المستقبلية

إدماج مهارات القرن الحادي والعشرين، والمهارات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال، والابتكار في العملية التعليمية.

4. تعزيز دور الجامعات في التنمية

دعم الجامعات الفلسطينية لتكون مراكز للبحث العلمي والابتكار والمساهمة في جهود إعادة الإعمار والتنمية المستدامة (UNESCO, 2025).

5. بناء شراكات تنموية مستدامة

الانتقال من نماذج التمويل الإغاثي قصير الأمد إلى شراكات تنموية طويلة الأمد تدعم استدامة النظام التعليمي الفلسطيني (World Bank, 2024).

9- الخاتمة

تكشف تجربة التعليم في غزة خلال الفترة تشرين أول 2023– حزيران 2026 عن واحدة من أكثر الأزمات التعليمية تعقيداً في التاريخ الفلسطيني المعاصر، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن قدرة استثنائية على الصمود والتكيف والابتكار. فرغم الدمار الواسع الذي طال المدارس والجامعات، والخسائر البشرية الكبيرة في صفوف الطلبة والمعلمين، لم تتوقف جهود التعليم بصورة كاملة، بل استمرت من خلال مبادرات متنوعة قادتها المؤسسات التعليمية والمجتمعات المحلية والشركاء الدوليون.

وقد أثبتت التجربة أن التعليم لا يمثل مجرد خدمة اجتماعية يمكن تأجيلها أثناء الأزمات، بل يشكل أحد أهم أدوات الحماية والصمود والحفاظ على رأس المال البشري والهوية الوطنية. كما أظهرت أن الاستثمار في التعليم خلال الأزمات يمثل شرطاً أساسياً للتعافي والاستقرار والتنمية، وليس مجرد استجابة إنسانية مكملة.

إلا أن التحدي الأكبر لا يتمثل في استعادة ما كان قائماً قبل الحرب فحسب، بل في استثمار مرحلة ما بعد الحرب لبناء نظام تعليمي أكثر مرونة وقدرة على التكيف والشمولية، وأكثر استعدادا لمواجهة الأزمات المستقبلية. ويتطلب ذلك الانتقال من إدارة الأزمة إلى التخطيط للمستقبل، ومن الاستجابة الطارئة إلى التعافي المستدام، ومن إعادة الإعمار المادي إلى إعادة بناء القدرات البشرية والعلمية والمؤسسية من خلال عمل منسق بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

وتؤكد هذه الورقة أن مستقبل التعليم في غزة سيعتمد على قدرة المؤسسات الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني، والجامعات، والشركاء الدوليين على العمل ضمن رؤية مشتركة ومرنة قادرة على التكيف مع مختلف سيناريوهات التعافي، مع وضع التعليم في صميم جهود إعادة الإعمار والتنمية. ولا يقتصر دور هذا النهج على ضمان حق الأجيال القادمة في التعليم فحسب، بل سيسهم أيضاً في إعادة بناء رأس المال البشري، واستعادة القدرات العلمية والمؤسسية، وتعزيز فرص الاستقرار طويل الأمد وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني.

أسئلة للنقاش

تهدف هذه الأسئلة إلى توجيه الحوار بين المشاركين، ودعم بلورة توصيات عملية قابلة للتنفيذ:

1. ما الأولويات الأكثر إلحاحاً لاستعادة حق التعليم للأطفال والشباب في غزة خلال السنوات الثلاث القادمة؟
2. كيف يمكن تحقيق التوازن بين الاستجابة الإنسانية الطارئة ومتطلبات التعافي التعليمي طويل الأمد؟
3. ما الآليات الأكثر فاعلية لمعالجة الفاقد التعليمي الواسع الذي نتج عن الحرب؟
4. كيف يمكن دمج خدمات الدعم النفسي والاجتماعي بصورة مستدامة داخل النظام التعليمي؟
5. ما الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها الحكومة الفلسطينية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين عبر سيناريوهات تعافي التعليم المختلفة؟
6. كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية، ولا سيما تجربتي أوكرانيا وسوريا، في إعادة بناء التعليم في غزة؟
7. ما المتطلبات اللازمة لتطوير منظومة تعليمية أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للأزمات المستقبلية؟
8. كيف يمكن توظيف التحول الرقمي والتعليم المدمج لتعزيز استمرارية التعليم وجودته؟
9. ما الدور الذي يمكن أن يؤديه التعليم والتدريب المهني والتقني في دعم جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية؟
10. إلى أي مدى يحظى قطاع التعليم بمكانة واضحة ضمن خطط إعادة إعمار غزة الحالية والمستقبلية، وكيف يمكن ضمان اعتباره أولوية استراتيجية إلى جانب قطاعات الإسكان والصحة والبنية التحتية؟
11. ما الدور الذي يمكن أن تقوم به أي إدارة انتقالية أو لجنة تكنوقراط مستقبلية في قيادة عملية التعافي التعليمي، وما الآليات المؤسسية والتمويلية اللازمة لضمان دمج التعليم في أجندة إعادة الإعمار والتنمية طويلة الأمد؟
12. كيف يمكن تحويل مرحلة ما بعد الحرب إلى فرصة لإعادة تصميم نظام تعليمي أكثر جودة وشمولاً واستدامة، بدلاً من الاكتفاء بإعادة بناء ما كان قائماً قبل الحرب؟

المراجع

البنك الدولي. (2024). التقييم المرحلي للأضرار والاحتياجات في قطاع غزة.
https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/publication/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات التعليم في فلسطين 2025. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
https://www.pcbs.gov.ps

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. (2024). تقرير واقع التعليم في قطاع غزة في ظل الحرب. رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي.
https://www.mohe.pna.ps

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. (2025). خطة التعافي وإعادة بناء قطاع التعليم في غزة. رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي.
https://www.mohe.pna.ps

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. (2025). التقرير السنوي لقطاع التعليم في قطاع غزة. رام الله: وزارة التربية والتعليم العالي.
https://www.mohe.pna.ps

Aldahdouh, T., Hassoun, A., Ashour, Y., & Heleta, S. (2026). Scienticide in Gaza: The destruction of Scientific Capabilities and Human Development. Journal of Human Development and Capabilities.
Full article: Scienticide in Gaza: The Destruction of Scientific Capabilities and Human Development

Education Cluster. (2025). Gaza Education Cluster Response Monitoring Report. Jerusalem: Education Cluster.
https://www.educationcluster.net

OCHA. (2025). Humanitarian Situation Updates – Gaza Strip. New York: United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. https://www.ochaopt.org

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). (2025). Thematic Stakeholders Consultation and Needs Assessment Post-Ceasefire in Gaza and the West Bank: Education Sector in Palestine. Unpublished report prepared with support from the International Development Research Centre (IDRC).

UNESCO. (2023). Education Under Crisis in the Syrian Arab Republic. Paris: UNESCO. https://www.unesco.org

UNESCO. (2024). Education in Emergencies: Lessons from Ukraine. Paris: UNESCO. https://www.unesco.org/en/

UNESCO. (2025). Assessment of Damage and Losses in the Education Sector in Gaza. Paris: UNESCO.
https://www.unesco.org

UNICEF. (2025). Education Under Attack: Children and Learning in Gaza. Jerusalem: UNICEF.
https://www.unicef.org/stateofpalestine

UNRWA. (2023). UNRWA Education Annual Report 2022/2023. Jerusalem: UNRWA.
https://www.unrwa.org/resources/reports

UNRWA. (2025). Gaza Emergency Situation Reports. Jerusalem: UNRWA. https://www.unrwa.org/gaza-emergency

World Bank. (2022). The State of Global Learning Poverty. Washington, DC: World Bank.
https://www.worldbank.org/en/topic/education

World Bank. (2024). Gaza Interim Damage Assessment Report. Washington, DC: World Bank.
https://www.worldbank.org

World Health Organization (WHO). (2025). Mental Health and Psychosocial Support for Children in Emergencies. Geneva: WHO. https://www.who.int/emergencies

الملحق 1: أبرز الأرقام والإحصائيات

المؤشر	الرقم / النسبة
طلاب المدارس المحرومون من التعليم (منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023)	625,000+
طلاب الجامعات المحرومون من التعليم	88,000
عدد الشهداء من طلبة المدارس (حتى مايو/ أيار2025)	14,513
عدد الشهداء من طلبة الجامعات (حتى مايو/ أيار 2025)	984
عدد الشهداء من المعلمين والعاملين في التعليم العام	419
عدد الشهداء من الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات	111
نسبة المباني التعليمية المتضررة أو المدمرة	95%
المدارس الحكومية المدمرة كلياً (حتى مايو/ أيار 2025)	111
المباني الجامعية المدمرة كلياً (حتى سبتمبر/أيلول 2024)	51
المباني الجامعية المدمرة جزئياً	57
الخسائر التقديرية لقطاع التعليم	3 مليارات دولار